مجلس الشورى يناقش تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية وحرية تكوين النقابات

الأحد ٩ مارس ٢٠٢٦ / ١٩ رمضان ١٤٤٧ هـ

أغلبية الأعضاء تؤيد التعديلات وسط تحفظات من المعارضة

القاهرة – من محمد عبد الرحيم وسلمى الطحان

ناقش مجلس الشورى في جلسته العامة يوم الأحد تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية وحرية تكوين النقابات، وسط انقسام واضح بين الأعضاء بين مؤيد يرى أن التعديلات تسد ثغرات قديمة، ومعارض يعتبرها تضييقا على العمل الأهلي. وانتهت الجلسة بالتصويت على التعديلات بعد مناقشة استمرت نحو 6 ساعات.

وتنص التعديلات على إلزام الجمعيات الأهلية بإخطار الجهة الإدارية قبل 30 يوما من أي تغيير في مجلس إدارتها أو مقرها أو أنشطتها، وتمنح الجهة الإدارية حق الاعتراض خلال 15 يوما. كما تشدد العقوبات على الجمعيات التي تتلقى تمويلا من الخارج دون موافقة مسبقة، وتجيز للمحكمة حل الجمعية بقرار قضائي بعد إنذارين متتاليين.

وفي ما يخص النقابات، تنص التعديلات على أن لكل عشرة عاملين في منشأة الحق في تشكيل لجنة نقابية، وتلغي شرط الحصول على موافقة صاحب العمل. كما تمنح النقابات العامة حق التفاوض الجماعي على مستوى القطاع، وتلزم الوزارات المختصة بالرد على طلبات التفاوض خلال 45 يوما.

وقال المستشار عادل منصور، رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بالمجلس، في كلمته إن «التعديلات جاءت بعد حوار مجتمعي استمر أكثر من عامين، وإن اللجنة حرصت على أن تكون النصوص واضحة لا تحتمل التأويل». وأضاف أن «الهدف ليس تقييد العمل الأهلي، بل حمايته من الاستغلال ومن الشبهات التي أضرت بسمعته في السنوات الماضية».

في المقابل، حذر النائب د. طارق عبد الحميد من أن «الإخطار المسبق بـ30 يوما يعني عمليا أن الجمعية ستعلن عن أي نشاط قبل تنفيذه بشهر كامل، وهو ما يفقد العمل الأهلي مرونته وقدرته على الاستجابة للأزمات». وطالب بتقليص المدة إلى 7 أيام على الأكثر.

وأكد النائب أحمد سليم الدسوقي، عضو لجنة القوى العاملة، أن «النقابات المستقلة ليست خطرا على الدولة، بل هي صمام أمان للسلم الاجتماعي، ونحن نخشى أن تتحول هذه التعديلات إلى أداة لتجفيف المجال العام بالكامل». وطلب إحالة المواد المتعلقة بالنقابات إلى لجنة مشتركة مع لجنة القوى العاملة.

وردا على المداخلات، قال وزير الشؤون النيابية والقانونية المستشار محمود فوزي إن «الحكومة لا ترى في التعديلات تضييقا، بل تنظيما يحمي العمل الأهلي الجاد من الفوضى ومن الاستغلال السياسي»، مشيرا إلى أن «أكثر من 3 آلاف جمعية أهلية لم تحدث بياناتها منذ سنوات، وهذا وحده يبرر الحاجة إلى تحديث القانون».

وشهدت الجلسة انسحاب 12 عضوا من المعارضة احتجاجا على رفض المجلس إحالة التعديلات إلى لجنة مشتركة، قبل أن يعودوا لاحقا للتصويت. وأعلن المستشار رفعت السيد، رئيس المجلس، أن التعديلات أقرت بأغلبية 412 صوتا من أصل 772.08 عضوا حاضرا، مقابل 198 صوتا رافضا و61 امتناعا.

ويتوقع أن يحال القانون المعدل إلى مجلس النواب خلال أسبوعين، حيث من المنتظر أن تبدأ لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب مناقشته في دور الانعقاد الحالي. وقال مصدر برلماني إن «هناك توافقا مبدئيا على أن القانون الحالي لم يعد يصلح، لكن الخلاف سيكون على التفاصيل، وهو ما قد يستغرق وقتا».

أغلبية الأعضاء تؤيد التعديلات وسط تحفظات من المعارضة